مركز الإحصاء والتنافسية
Statistics and Competitiveness Center
حكومة عجمان
Government of Ajman

الدليل الفني للإفصاح عن البيانات الإحصائية

إصدار سبتمبر 2021

www.scc.ajman.ae

جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء والتنافسية

حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2021

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتغرافي والتسجيل على أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات و استرجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية،

حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية - حكومة عجمان

الدليل الفني للإفصاح عن البيانات الإحصائية

رقم الإصدار 1 - سبتمبر 2021

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية

البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae

رقم الهاتف: +971 6 701 6770

الموقع الإلكتروني: scc.ajman.ae

ص.ب: 6556، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

@sccajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء والتنافسية

تم إنشـــاء "مركز عجمان للاحصاء و التنافســـية " استناداً للمرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 .

ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية و التنافسية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. رفع القدرة التنافسية للإمارة في مختلف القطاعات.
4. المســـاهمة فـــي تعزيـــز مكانـــة الإمـــارة فـــي تقاريـــر التنافســـية المحلية والعالمية.
5. دعـــم منظومـــة إتخـــاذ القـــرار فـــي الحكومـــة ببيانـــات ومعلومـــات دقيقة وحديثة.

الرؤية

بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة

الإرتقـــاء بالعمـــل الإحصائي والتنافســـي من خـــلال تطبيق أفضـــل الممارســـات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومتخذى القرار في الإمارة.

القيم

الجودة / الحيادية / الإحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

الدليل الفني
للإفصاح عن البيانات الإحصائية

المحتويات

الفصل الأول 5
المقدمة 5
1.1 أهداف الدليل 5
2.1 أهمية الدليل 5
3.1 نطاق الدليل 5
4.1 مفاهيم أساسية 6
الفصل الثاني 7
أنواع القيود والتشريعات ذات الصلة 7
1.2 التشريعات ذات الصلة 7
الفصل الثالث 20
تقييم عمليات الإفصاح 20
1.3 تقييم مخاطر الإفصاح 20
2.3 تحديد الخلايا المعرضة للخطر في الجداول 20
3.3 العوامل التي ترفع مخاطر الإفصاح 21
الفصل الرابع 23
المبادئ الأساسية في ضبط عملية الإفصاح 23
1.4 تطور عملية الإفصاح 23
2.4 الإفصاح على الإنترنت 24
3.4 مزايا وعيوب الإفصاح على الإنترنت 24
الفصل الخامس 26
ممارسات ضبط عملية الإفصاح 26
1.5 بيانات الجداول التكرارية 26
2.5 مخاطر الإفصاح والخلايا الصفرية 28
3.5 ضبط الإفصاح للجداول المتشابكة المترابطة 28
4.5 ضبط الإفصاح لجداول ملخص البيانات 30
الخلاصة 33
المراجع 34

الفصل الأول

المقدمة

يسعى مركز عجمان للإحصاء والتنافسية إلى ضبط عملية الإفصاح عن البيانات الإحصائية والتي يمكن أن تكون واضحة ومباشرة والتي يجب أن تتم من خلال الشخص المسؤول عن البيانات ، ولكن في بعض الأحيان قد تشكل تحدياً كبيراً مما يتطلب رأي المختصين بالإحصاءات .

ويأتي هذا الدليل كمرجع لموظفي مركز عجمان للإحصاء والتنافسية في معرفة مخاطر نشر البيانات الإحصائية وطرق الإفصاح عنها، وتتحقق حماية هذه المخرجات عن طريق استخدام إجراءات متنوعة تعرف بـ(ضبط الإفصاح عن البيانات الإحصائية)، كما أنه لا يمكن نشر بعض من البيانات الخاصة بهوية الفرد، لأسباب تتعلق بالخصوصية والسرية، وهذه الأسباب في غالبيتها ذات طابع قانوني وأخلاقي على حد سواء .

ويتضمن الدليل الفصول التالية:

الفصل الأول: المنهجية.

الفصل الثاني: أنواع البيانات والتشريعات ذات الصلة.

الفصل الثالث: تقييم عمليات الإفصاح.

الفصل الرابع: المبادئ الأساسية في ضبط عملية الإفصاح.

الفصل الخامس: ممارسات ضبط عملية الإفصاح.

1.1 أهداف الدليل

1- تعريف موظفي المركز على طرق الإفصاح عن البيانات بشكل آمن.

2- استخدام المعنيين بتوفير البيانات على المبادئ الأساسية في ضبط عملية الإفصاح.

2.1 أهمية الدليل

1- توثيق وتحديد المنهجيات المتعلقة بممارسات ضبط عملية الإفصاح عن البيانات .

2- تمكين الموظفين في المركز وتدريبهم على كيفية تقييم مخاطر الإفصاح عن البيانات بشكلها الكامل.

3.1 نطاق الدليل

يعتبر مركز عجمان للإحصاء والتنافسية المرجع الأول للإحصاءات الرسمية في إمارة عجمان والمسؤول عن هذه البيانات والإحصاءات، وتبعاً للدور الذي يقوم به المركز وجب الحفاظ على خصوصية البيانات ليأتي الدليل الفني للإفصاح عن البيانات الإحصائية ضابطاً لعملية الافصاح ونشر البيانات وليكون المرجع لجميع إدارات واقسام المركز والمعنيين بتوفير البيانات الإحصائية.

4.1 مفاهيم أساسية

- **الإفصاح :** يُعرف الإفصاح بأنه الكشف الصريح للمعلومات وفي البيانات فيقصد به أن تظهر البيانات جميع المعلومات التي تهم مستخدمي هذه المعلومات

ويعرف الإفصاح عن البيانات الإحصائية بأنه تقديم البيانات والمعلومات الإحصائية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات..

- **المعلومات السرية:** هي معلومات يتم الوصول إليها بواسطة أشخاص محددين بموجب القانون والتشريعات وتكون هذه المعلومات حساسة يتطلب الوصول إليها على إذن خاص بحسب الأولويات.
- **الوحدة الإحصائية:** تعني وحدة المراقبة الأساسية، أي الشخص الطبيعي والأسرة والمشغل الاقتصادي وغيرها من التعهدات، المشار إليها في البيانات.
- **الغرض من جمع البيانات:** هو الهدف من جمع البيانات للحصول على أدلة الجودة التي تسمح بالتحليل.
- **الإفصاح الإحصائي:** هو الكشف عن البيانات و المعلومات الإحصائية التي تم تجميعها و تحليلها.
- **القرارات و التعاميم**[1]**:** ويقصد بها القرارات والتعاميم التي يصدرها الوزير أو وكيل الوزارة أو مدير عام الهيئة الاتحادية بهدف تنفيذ القوانين واللوائح وتنظيم عمل الوزارة أو الجهة الاتحادية.
- **المراسيم العادية :** هي نصوص قانونية يصدرها رئيس الدولة وحكام الإمارات المختلفة، وتصدر المراسيم العادية وفقاً للاختصاصات المنوطة به بحكم الدستور أو القانون، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء ومصادقة رئيس الدولة أو المجلس الأعلى للاتحاد كل حسب اختصاصه، على أن تنشر في الجريدة الرسمية بعد توقيع رئيس الدولة عليها.
- **البيانات الجزئية:** يقصد بها ملفات البيانات الإلكترونية التي تحتوي على معلومات من الوحدات المدروسة(أسر، أفراد، مؤسسات وغيرها) والتي تكون في شكل أرقام أو حروف مترابطة وغير مترابطة، هذه البيانات يتم تحويلها إلى شكل مؤشرات ومعدلات لتمثل البيانات الكلية والتي هي ملخص المعلومات المجموعة، وتسمح البيانات الجزئية بعمليات جمع البيانات الإدراية لمؤسسات الإحصاء أو غيرها من المؤسسات المنتجة للبيانات بالحصول على معلومات تخص الوحدات المدروسة.

[1] نشرات التمكين - نشرة إلكترونية ربع سنوية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.
/https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/types-of-federal-legislation-and-procedures-for-enactment

الفصل الثاني

أنواع القيود والتشريعات ذات الصلة

بالضرورة أن يتحدد الوصول إلى بعض البيانات البحثية واستخدامها بأنواع مختلفة من المتطلبات القانونية، التي قد تشمل قيوداً للأسباب التالية:

1- الأمن القومي والذي من خلاله يمكن تصنيف البيانات المتعلقة بالاستخبارات أو الأنشطة العسكرية أو صنع القرار السياسي من البيانات الخاضعة للقيود أثناء نشرها .

2- الخصوصية والسرية والتي تخضع كافة البيانات المتعلقة بالبيانات الشخصية والديموغرافية لمدلي البيان لتقييد الوصول إليها بموجب القوانين لحماية السرية والخصوصية .

3- الأسرار التجارية وحقوق الملكية الفكرية قد تحتوي بيانات معينة للشركات على معلومات سرية تخص أصحاب الشركات يؤدي نشرها إلى كشف أوراق وخطط الشركات المستقبلية أمام المنافسين مما ينتج عنه ضرر للشركة.

يوجد لدى مركز عجمان للإحصاء والتنافسية سياسية لحماية خصوصية المعلومات الخاصة بالبوابة والأنظمة والحلول التابعة لها، متوافقة مع تشريعات حماية البيانات الشخصية للمستخدمين حيث تخضع لقانون حماية البيانات الشخصية، والتي تهدف إلى تحديد الضوابط المتعلقة بخصوصية معلومات تحديد الهوية الشخصية والمعلومات الحساسة وحمايتها لكل العملاء .

1.2 التشريعات ذات الصلة

ينص القرار الأميري رقم (6) لسنة 2017 على تنظيم العمل الاحصائي في إمارة عجمان وذلك لتحقيق مصالح الدولة وتعزيز القدرة التنافسية للإمارة على المستوى المحلي والعالمي في مختلف المجالات لتوفير بيانات إحصائية موثوقة.

1. **ينص المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 على إنشاء مركز عجمان للإحصاء والتنافسية**، يعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية والتنافسية المنصوص عليها في هذا المرسوم، كما أن المركز يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:
   1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
   2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
   3. رفع القدرة التنافسية للإمارة في مختلف القطاعات.
   4. المساهمة في تعزيز مكانة الإمارة في تقارير التنافسية المحلية والعالمية.
   5. دعم منظومة اتخاذ القرار في الحكومة ببيانات ومعلومات دقيقة وحديثة.

2. سياسات نظام إدارة المسوح والبحوث واستطلاعات الرأي

قام المركز بتطوير وثيقة "دليل سياسات نظام إدارة المسوح والبحوث واستطلاعات الرأي" وجاءت أهمية الدليل نظراً لما تمثله الدراسات واستطلاعات الرأي كأداة قوية وفعّالة في الوقوف على نقاط القوة وفرص التحسين في الأداء لدى المركز، والتي يجب العمل على تحسينها.

وتزداد أهمية هذه الأداة في المؤسسات الخدمية بسبب طبيعة الأنشطة التي تمارسها ونوعية المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وسعيها لتحقيق معدلات عالية من السعادة تجاه ما تنجزه من أعمال أو تمارسه من أنشطة .

كما يقوم مركز عجمان للإحصاء والتنافسية بكافة أنشطته وفقاً لإستراتيجية ورؤية حكومة عجمان والتي تم إرساؤها وتطويرها بعناية يراعى فيها الأسس العلمية المدروسة، وتراعي احتياجات العاملين، المتعاملين والشركاء والموظفين والمجتمع وأصحاب العلاقة بكافة فئاتهم، ونظراً لإعتمادها على العمل الإحصائي والدراسات الاستطلاعية، وتزايد أعدادها وتشعب الهدف منها، فقد كان من الأهمية بمكان أن يتم وضع إطار منظم ومبني على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال بحيث يمكن حصد أقصى إستفادة منها وجعلها أداة قوية يمكن الإعتماد على نتائجها في اتخاذ القرارات.

تقوم إدارة الإحصاءات في مركز عجمان للإحصاء والتنافسية والمعنية بأنشطة البحوث واستطلاعات الرأي في المركز بتفعيل مشاركة الجميع من إداريين وموظفين في تطبيق سياسات نظام إدارة المسوح والبحوث واستطلاعات الرأي حرصاً على توفير البيئة المحفزة لسعادة أصحاب العلاقة المعنيين، والقادرين على الإدارة الناجحة واتخاذ القرارت المناسبة، بناءً على المعرفة الصحيحة لمتطلباتهم، وبهدف زيادة الوعي لدى الجميع بأهمية معرفة متطلبات المتعاملين ومستوى سعادتهم عن أداء المركز.

3. سياسة أمن المعلومات ISO27001:

إن أهداف نظام إدارة أمن المعلومات في المركز تتمثل في :

- حماية جميع معلومات المركز وأنظمة المعلومات منها المصنفة وغير المصنفة بطريقة تتناسب مع أهمية وحساسية المعلومات وقيمتها بالنسبة للمركز وأثرها على نشاط المركز واستمراريته.
- حماية معلومات المركز من أي إفشاء غير مصرح به أو أي تخريب لهذه المعلومات أو تعديل غير مصرح به عليها خلال عملية جمع المعلومات أو معالجتها أو نشرها أو تخزينها أو توزيعها على أصحاب العلاقة.

- الإدارة الحكيمة لجميع أنظمة المعلومات المصنفة والغير مصنفة والتي يتم شراؤها من جهات خارجية أو يتم تطويرها داخل المركز ويتم استخدامها لتحقيق رؤية المركز ودعم مشاريعه وأنشطته وتقديم خدماته للعملاء وصيانة هذه الأنظمة وإدامتها خلال جميع مراحل دورة حياتها.
- إدارة جميع أنظمة المعلومات بكفاءة تحقق القيمة المرجوة منها وباستخدام أفضل الأساليب العلمية لإدارة وتحليل المخاطر وذلك لضمان المستوى المطلوب والحفاظ على سرية المعلومات ونزاهتها وتواجدها لخدمة أهداف المركز ، وذلك خلال جميع مراحل تطوير وتطبيق أنظمة المعلومات.
- القيام بعملية التدقيق الداخلي الدوري والمخطط لها لجميع العمليات المتعلقة بنظام أمن المعلومات وأنظمة المعلومات التي تقوم بجمع وتحليل ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات في المركز.

5. ميثاق التعاون والخدمة

يسعى مركز عجمان للإحصاء والتنافسية إلى توفير بيانات ومؤشرات دقيقة ذات جودة عالية وفقاً للمعايير الإحصائية الدولية المعتمدة من أجل استخدامها في وضع الخطط والسياسات.

- الإلتزام تجاه مستخدمي ومنتجي البيانات.
- تلبية احتياجات المستخدم بكل أمانة واحترافية ومهنية.
- المحافظة على سرية المعلومات والبيانات المقدمة من قبل مدلي البيان .
- تقديم إحصاءات ومؤشرات وفقاً للمعايير والمنهجيات الإحصائية الدولية المعتمدة.

6. شروط الإستخدام

تنظم هذه الأحكام والشروط الإستخدام للموقع الإلكتروني لمركز عجمان للإحصاء والتنافسية، مملوكاً ومداراً من قبل مركز عجمان للإحصاء والتنافسية (المركز) وهو جهة منشأة بموجب المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017م في إمارة عجمان (الإمارة) ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية، وبدخول واستخدام الموقع الإلكتروني للمركز يعني الموافقة على قبول الشروط المدرجة في هذه الوثيقة من دون تعديل أو قيد أو شرط، ويخضع الدخول على الموقع الإلكتروني واستخدامه حصرياً لهذه الشروط:

أولاً: التغييرات على الموقع الإلكتروني

- يحق للمركز تعديل هذه الشروط، على أن يتم نشر أية تعديلات على صفحة الموقع ، وتسري تلك التعديلات بمجرد نشرها ما لم يُنَصّ على خلاف ذلك، ويعتبر الإستمرار في استخدام الموقع الإلكتروني

بعد نشر تلك التعديلات على أنه قبول منكم لتلك التعديلات، كما يتعين عليكم زيارة صفحة الموقع بإستمرار للإطلاع على آخر تحديث لشروط استخدام الموقع الالكتروني للمركز.

ثانياً: استخدام الموقع الإلكتروني

- الدخول إلى الموقع الإلكتروني واستخدامه محصور فقط لأغراض قانونية ومشروعة. ويتحمل الفرد المسؤولية عن المعرفة والامتثال لجميع القوانين والتشريعات والقواعد واللوائح التي قد تسري على استخدام الموقع الإلكتروني.
- بالدخول إلى الموقع الإلكتروني، يعني الموافقة على ما يلي:

1. البيانات المتوفرة في الموقع الإلكتروني مجانية ويجب عدم استخدامها بغرض الحصول على مقابل مالي من طرف ثالث.
2. عند استخدام البيانات المتوفرة في الموقع الإلكتروني يجب على المستخدم ذكر اسم المركز واسم المنشور ورقمه وتاريخه كما يجب عدم تغيير أو تعديل محتوى البيانات أو مصدرها أو تاريخها، كما يمنع نشر البيانات الخاصة إلا بإذن كتابي معتمد من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.
3. المركز لا يتحمل أي تبعات أو أضرار مباشرة أو غير مباشرة، ربما تنشأ عن استخدام هذه البيانات المتاحة على الموقع، وأن تلك المسؤولية تقع على عاتق المستخدم. خاصة عندما تستند إلى الافتراضات والتوقعات الحالية التي قد تؤدي إلى مخاطر معينة وتثير الشكوك حول النتائج. وعدم عرض الاختلافات بين البيانات الفعلية والتقديرات المتوقعة.
4. تقود بعض الروابط على الموقع الإلكتروني للمركز إلى مواقع إلكترونية أخرى لا يتم تشغيلها من خلاله لذا فإن المركز ليس مسؤول على تلك المواقع الإلكترونية، ولا يقوم بمراجعة أو مراقبة محتوياتها، بل يوفر تلك الروابط من باب التسهيل على المستخدمين. كما لا تنطوي تلك الروابط على أية مضامين ترويجية خاصة بالسلع أو الخدمات أو المعلومات، أو على أية علاقة بين المركز ومشغلي تلك المواقع الإلكترونية. لذلك يجب أن يكون هناك تعاون بين المركز ومشغلي تلك المواقع. وعند اختيار رابط لموقع إلكتروني خارجي، يخضع المستخدم لشروطه وأحكامه.
5. يجب أن لا تستخدم البيانات المتوفرة في الموقع في أي نشاط مخالف لأنظمة السلطات القضائية بالدولة أو بيعها أو استغلالها إلا بإذن كتابي من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية، وسوف يلجأ المركز إلى محاكم الدولة للفصل في أي نزاع قانوني مع أي جهة أو أي شخص.

6. عدم استخدام الموقع الإلكتروني لإرتكاب أي جريمة جنائية أو تشجيع الآخرين على المشاركة في أي تصرف من شأنه أن يشكل جريمة جنائية أو أن ينشأ عنه مسؤولية مدنية.
7. يجب عدم استخدام البيانات لأية أغراض سياسية أو دعم نشاط غير مشروع أو غير نظامي أو إجرامي أو للتأثير السلبي على اسم ومكانة إمارة عجمان أو الدولة أو مخالف لقيم المجتمع الإماراتي.
8. عدم استخدام الموقع الإلكتروني لتحميل أي محتوى يحتوي على فيروس برمجيات، "Trojan Horse" أو أي شفرات أو ملفات أو برامج حاسوبية يمكن أن تغير الأداء الوظيفي للموقع الإلكتروني أو لأجهزة أو لبرامج أي شخص آخر يدخل عليه أو تلحق بها الضرر بها أو تعطلها. وعدم زيادة التحميل على الموقع أو غمره ، أو إرسال رسائل تجارية إليه أو انهياره بالرسائل الإلكترونية أو تدميره.
9. عدم تحميل أو نشر أو إرسال أو بث أي مواد لا يحق لك بثها بموجب القانون.
10. عدم إرسال رسائل إلكترونية غير مرغوب فيها إلى الموقع أو البريد الالكتروني المذكور به للتواصل ، بما في ذلك الإعلانات التجارية أو الإعلانات على الخدمات أو المنتجات أو تزوير أي عنوان حزمة بروتوكول للتحكم في الإرسال أو أي جزء من تفاصيل العنوان في أي رسالة إلكترونية أو إرسال رسائل إخبارية.
11. عدم الإضرار بعمل أو محتوى المادة المتاحة على الموقع الإلكتروني للمركز أو يتداخل معها أو يعرقل الدخول عليها أو يعترضها أو يفسدها.
12. تخضع هذه الشروط لكافة تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادية والمحلية في إمارة عجمان وتُفسر وفقاً لها. وتختص محاكم إمارة عجمان بالنظر في أي نزاع أو خلاف ينشأ من تنفيذ هذا العقد ويرجع للطرف الأول وحده وحصرياً في تفسير بنود هذا العقد.
13. يجوز للمركز تعديل بنود هذه الشروط دون إشعار مسبق. يجب على المستخدمين زيارة هذه الصفحة من وقت لآخر للتحقق من الشروط والأحكام المنقحة.

7. التعاون مع العمل الاحصائي[1]

نظراً لأهمية البيانات الإحصائية في وضع خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة والمستدامة في إمارة عجمان، ولضمان إلتزام جميع أفراد المجتمع من تقديم المعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة، تم إصدار القرار الأميري رقم (6) لسنة 2017 بشأن تنظيم العمل الإحصائي في إمارة عجمان والذي نصت بعضاً من بنوده كالتالي:

[1] https://scc.ajman.ae/ar/node/515

(المادة(5))

واجبات الأشخاص الخاضعين للعمل الإحصائي

- 5 (1) بموجب هذا المرسوم، يجب على كل شخص طبيعي أو إعتباري في الإمارة أن يتعاون وبصورة إيجابية مع القائمين على إجراء التعداد العام أو المسوح الإحصائية أو القائمين بأي مجال من مجالات العمل الإحصائي ، و أن يقدم لهم كافة ما يطلبونه من البيانات والمعلومات الإحصائية أو من البيانات الشخصية وبصورة تطابق الواقع و الحقيقة و بالكيفية و حسب المواعيد المحددة .
- 5 (2) يجب على أصحاب المساكن و المنشآت الخاصة أو من يقوم مقامهم ، أن يتعاونوا مع القائمين على إجراء التعداد العام و المسوح الإحصائية المتعلقة بذلك و أن يوفروا لهم ما يأتي:

1. السماح لهم بدخول مساكنهم ومنشآتهم الخاصة في أوقات العمل العادية، و الإطلاع على جميع المستندات للتحقق من صحة البيانات و المعلومات الإحصائية المقدمة.
2. تسهيل مهامهم المتعلقة بالمسح والسماح لهم بوضع العلامات والرموز والحروف والأرقام الخاصة بالتعداد.
3. عدم إزالة أو تغيير أي علامات أو رموز أو حروف أو علامات يتم وضعها في المساكن و المنشآت الخاصة أثناء فترة إجراء و تنفيذ المسوح .

(المادة(6))

سرية البيانات و المعلومات الإحصائية

- 6 (1) تعتبر جميع البيانات و المعلومات الإحصائية التي تقدم للإدارة بأنها معلومات سرية، و لا يجوز للإدارة أو لأي من العاملين فيها ، اطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها أو الإفصاح عنها أو استخدامها لأي غرض بخلاف العمل الإحصائي، ما لم يكن ذلك بناءً على طلب من جهة حكومية مختصة وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة.
- 6 (2) لا يجوز للإدارة، عند نشرها للبيانات و للمعلومات الإحصائية إظهار أية بيانات شخصية، و ذلك حفاظاً على سرية هذه البيانات الشخصية.
- 6 (3) يجب على الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات و المعلومات الإحصائية، وبحيث يتم جمعها و حفظها في أماكن تتوفر فيها شروط الأمن و السلامة ، وفقاً لأحكام القرار الإداري الذي يصدره الأمين العام بناءً على توصية من الإدارة .

(المادة(7))

الامتناع عن تقديم البيانات و المعلومات الإحصائية:

يعتبر (أ) ممتنعاً عن تقديم البيانات و المعلومات الإحصائية ، إذا لم يقم بتقديمها خطياً خلال ثلاثين يوم من تاريخ طلبها منه ،ما لم يثبت أن لديه عذراً مشروعاًحال دون تقديمه لهذه البيانات و المعلومات الإحصائية. و يستثنى من ذلك من أعمال المسح التي يتم تحديد مواعيد تقديم البيانات و المعلومات الإحصائية فيها بموجب قرار من رئيس المجلس التنفيذي يصدره في هذا الشأن.

(المادة(8))

العقوبات

- 8 (1) دون الإخلال بأية أشد عقوبة منصوص عليها في أي تشريع ساري المفعول في الإمارة، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة، و بغرامة لا تتجاوز (50,000) خمسين ألف درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين:

1. كل من أفشى أية بيانات أو معلومات إحصائية سرية تمت الإشارة إليها في هذا المرسوم، أو سراً من أسرار الصناعة أو التجارة أو غير ذلك من أساليب العمل التي تعتبر من أسراره مما يكون قد اطلع عليها بحكم عمله أو أثناء قيامه بأي عمل إحصائي بموجب أحكام هذا المرسول .
2. كل من تعمد الاحتفاظ لنفسه بأية و ثائق تتضمن بيانات و معلومات إحصائية سرية ، أو تعمد إتلاف أو تزوير أية وثيقة تتضمن بيانات و معلومات إحصائية.

- 8 (2) دون الإخلال بإية عقوبة يقضي بها أي تشريع نافذ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة و بغرامة لا تتجاوز (60,000) ستين ألف درهم ، أو بإحدى هاتين العقوبتين :

1. كل من انتحل صفة موظفي الإدارة أو صفة أي مكلف بمهمة تتعلق بالتعداد أو المسح الإحصائي و غيرها من مجالات العمل الإحصائي، بموجب أحكام هذا المرسوم.
2. كل من تعمد تعطيل أعمال التعداد العام أو المسح الإحصائي.
3. كل من أعطى عن قصد بيانات مضللة لأي من المكلفين بإجراء التعداد العام أو المسح الإحصائي.
4. كل من حصل على بيانات أو معلومات إحصائية سرية بطريقة الغش أو التهديد أو التضليل أو بأية وسيلة أخرى مخالفة للتشريعات السارية المفعول بها في الإمارة من أي موظف في الإدارة أو من سجلاتها الرسمية.
5. كل من تعمد أو تسبب في نشر بيانات أو معلومات إحصائية غير صحيحة.

- 8 (3) يعاقب بغرامة لا تقل عن (50,000) خمسين ألف درهم، ولاتزيد على (100,000) مائة ألف درهم:

1. كل من فقد أو تسبب في فقدان وثيقة أحصائية لها صفة السرية.
2. كل من امتنع عن إعطاء البيانات أو المعلومات الإحصائية بعد طلبها منه رسمياً وفقاً لأحكام المادة (7) من هذا المرسوم.

8. شروط إستخدام البيانات المفتوحة[1]:

يجب أن تكون البيانات المفتوحة سهلة الوصول للمستخدمين ولا تحتاج إلى جهد كبير للحصول عليها، حيث تعرف البيانات المفتوحة بأنها البيانات التي يمكن للجمهور الوصول إليها، أو استعمالها، أو إعادة استعمالها، أو نشرها بكل حرية وبدون أي قيود، كما أنه يجب أن تكون الجهة هي المالكة للبيانات المفتوحة المنشورة على موقعهم. و لا تُعتبر البيانات أنها مفتوحة إذا كانت خاصة بمؤسستين أو مشتركة بين جهتين فقط بل من المهم أن تكون متاحة لجميع الأفراد و لمن يرغب بالإستفادة منها لأهداف نبيلة، يتكون هذا النوع من البيانات بشكل أساسي من موفر البيانات كالمؤسسات والمراكز الحكومية، و محلل البيانات كالأفراد و المؤسسات المستفيدة، كما أن للبيانات أنواع ومستويات مختلفة، وتعتبر القوانين والإصدارات أو الإحصائيات التي تملكها المؤسسات الحكومية و المنشورة على مواقعهم الإلكترونية من أنواع البيانات المفتوحة.

شروط إستخدام البيانات المفتوحة بمركز عجمان للإحصاء والتنافسية:

تفاصيل إستخدام البيانات المفتوحة كما ورد في الصيغتين التاليتين :

- نموذج ملخص بلغة بسيطة للنشر من خلال الصفحات الإلكترونية للبيانات المفتوحة.
- نموذج يوضح الشروط والأحكام التفصيلية الخاصة بالرخصة ويجب أن يتم توفير قابلية التنزيل وحفظها على أجهزة المستخدمين من خلال الصفحات الإلكترونية للبيانات المفتوحة على أن يتم وضع رابط التنزيل ضمن النموذج الملخص للرخصة.
- **شروط إستخدام البيانات المفتوحة**

الملخص

يعتبر النموذج الموضح عبر الموقع الإلكتروني نسخة ملخص (وليس بديلاً عن) أحكام الرخصة التي تسري على الإستخدام للمعلومات التي يتم الوصول إليها عبر موقع الإلكتروني لمركز عجمان للإحصاء والتنافسية ("الرخصة"). يمكن الإطلاع على النسخة التفصيلية للرخصة.

تعتبر هذه الشروط ذات نطاق عالمي، خالية من حقوق الملكية، ودائمة وغير حصرية تتيح استخدام وإعادة استخدام المعلومات التي تم توفيرها بموجب أحكامها بحرية ومرونة، وفقاً للشروط الواردة أدناه.

[1] https://scc.ajman.ae/ar/node/541

يسمح ترخيص البيانات المفتوحة للمستخدمين بالصلاحيات التالية:

1. نسخ المعلومات ومشاركتها مع الغير وبأي صيغة.
2. توزيع البيانات في أي شكل لجميع الأغراض بما في ذلك الاستخدام التجاري.
3. مشاركة المواد الأصلية والسماح للاخرين باستخدام المعلومات.
4. الإشارة إلى المصدر في أي كتب أو مقالات أو أوراق مؤتمرات أو أطروحات أو تقارير أو منشورات أخرى تستخدم البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات المنشورة.

يتوجب الإمتثال للشروط التالية:

1. عدم استخدام المعلومات بأي طريقة غير قانونية أو مضللة للآخرين.
2. ذكر عنوان الرابط التشعبي (URL) للمادة المرخصة.
3. الإشارة الى مصدر المادة الأصلية ومراعاة ذكر اسم أو هوية المركز.
4. الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بأي إشعار يتعلق بحقوق الطبع والنشر الواردة في المواد الأصلية.

- **شروط إستخدام البيانات المفتوحة**

النص الكامل

عند الوصول إلى المعلومات واستخدامها، فإنك تقبل وتوافق على الإلتزام بشروط وأحكام هذا الترخيص فيما يتعلق باستخدام المعلومات التالية:

نطاق حقوق الترخيص:

1. تخولك الرخصة ممارسة الحقوق المرخصة في جميع الوسائط والأشكال المنتجة.
2. الرخصة مجانية وغير حصرية لتنزيل المعلومات عبر الإنترنت ووسائل الإعلام التقنية.
3. يحظر بيع أو إعادة بيع أي معلومات أصلية تم استخدامها وفقًا لهذه الرخصة مقابل أي رسوم أو مبلغ من المال أو مقابل أي شكل من أشكال التعويض.
4. لا يجوز إسناد هذه الرخصة من الباطن، ويجوز نسخ المواد الأصلية ومشاركتها، كليًا أو جزئيّاً، أو إنتاج المواد المعدلة أو المشتقة أو إعادة إنتاجها أو مشاركتها.

- **شروط وأحكام الاستخدام**

يوافق جميع مستخدمي مجموعات البيانات بموجب ترخيص البيانات المفتوحة على الشروط الإلزامية التالية:

1. عدم استخدام المعلومات بأي طريقة غير قانونية أو مضللة للآخرين.
2. عدم تعارض الاستخدام مع القوانين الإماراتية أو الدولية.

3. ذكر عنوان الرابط التشعبي (URL) للمادة المرخصة والإشارة الى مصدر المادة الأصلية ومراعاة ذكر اسم أو هوية المركز.
4. الإشارة إلى ما إذا كانوا قد أجروا أي تغييرات بما في ذلك الترجمات.
5. الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بأي إشعار يتعلق بحقوق الطبع والنشر الواردة في المواد الأصلية.
6. لايجوز إعادة استخدام أي صور (بما في ذلك الشعارات، أو الرسوم، أو الصور الفوتوغرافية ، أو علامات تجارية) التي تظهر في أي بيانات أو بالموقع الالكتروني للمركز.
7. لايجوز استخدام المعلومات الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية الأخرى، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التصميم.
8. لايجوز استخدام حقوق الغير التي ليس لدى مانح الترخيص أي سلطة للإفصاح عنها.

هذه شروط واجبة الإمتثال لضمان استمرار صلاحية الترخيص، وفي حالة عدم الإمتثال لها، يجوز سحب الحقوق الممنوحة لك بموجب هذه الرخصة.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات وحدود المسؤولية:

1. لا يتحمل المركز مسؤولية أي ضرر أو سوء استخدام يتكبده الغير نتيجة لاستخدام هذه البيانات، كما لا يتحمل المسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد يتكبدها المستخدمون بسبب إعادة الاستخدام.
2. لا يضمن المركز استمرارية توفر هذه البيانات أو جزء منها.
3. لا يتحمل المركز أي مسؤولية عن أي استخدام للبيانات أو عن التفسيرات أو الإستنتاجات القائمة على هذه الاستخدامات.

9. سياسة النشر[1]

تعتبر الصفحة الإلكترونية الصفحة الرسمية لمركز الإحصاء والتنافسية وتخضع جميع المواد لحقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر المملوكة بما في ذلك جميع الإصدارات والتقارير والنشرات والدراسات الإحصائية بالإضافة الى البيانات والنصوص والرسومات والملفات والروابط وتحميلها.

[1] https://scc.ajman.ae/ar/node/108

وتكون محمية بموجب حقوق التأليف والنشر وغيرها فهي ملكية تابعة للمركز ولا يجوز التصرف بها ومهما كان نوع التصرف إلا بموافقة خطية من قبل المركز.

يقتصر استخدام المعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني للمركز على الإستعمال الشخصي وإجراء البحوث والبحث عن المعلومات وللأغراض التعليمية فقط . يجب عدم استعمال المعلومات المنشورة في الموقع الإلكتروني للمركز لأية أغراض تجارية، على سبيل المثال لا الحصر: بيع المواد المنشورة أو توزيعها أو إعادة نشرها. ولا يجوز استخدام أية مادة من المواد المتوفرة على الصفحة الإلكترونية، في أي نموذج أو شكل، بغض النظر عن وسيلة الإعلام المستخدمة، دون إذن كتابي من المركز.

ويمكن في حالة الإستخدام الشخصي او لأغراض البحث العلمي القيام بطباعة أية أجزاء من المحتوى أو إعادة استخدام أي من البيانات أو المعلومات أو المواد من هذه الصفحة، كما لا يجوز استخدام التصاميم والرسومات والصور الموجودة على الموقع تحت أي ظرف من الظروف، وفي حال الرغبة في الحصول على المحتويات واستخدامها من صفحات الموقع الإلكترونية للنشر أو للإستخدام التجاري يرجى مخاطبة المركز كتابياً لأخذ الموافقة.

10. اخلاء المسؤولية

- إن مركز الإحصاء والتنافسية لا يتحمل مسؤولية قانونية عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام البيانات الواردة عند تصفحكم للموقع الإلكتروني للمركز أو عدم القدرة على استخدامها.
- لا يعتبر المركز مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار تلحق بالمستخدمين عند الاستخدام المباشر أو غير المباشر للإحصاءات المقدمة على الموقع، وعليه فإن المسؤولية تقع على عاتق المستخدمين في تحديد وقت وكيفية استخدامهم لهذه الإحصاءات.
- لا يتحمل المركز تحت أي ظرف المسؤولية الناجمة عن أي أضرار كانت بما فيها المباشرة أو غير المباشرة، عرضية أو تبعية، خاصة أو استثنائية، تنشأ عن استخدام الموقع أو عدم القدرة على استخدامه بشكل مُناسب، ويكون المستخدم وحده مسؤولاً عن سلوكياته في الموقع

11. سياسة الخصوصية

- إن الصفحة الإلكترونية لمركز عجمان للإحصاء والتنافسية هي صفحة حكومية تحتوي على عدد كبير من المعلومات والبيانات الإحصائية للإمارة ولكافة مجالات السكان والمساكن والمنشآت والبيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها.

- إن المركز هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن محتويات الموقع وليس هناك جهة حكومية أو غير حكومية تملك صلاحية الولوج إلى أي من البيانات والمعلومات الشخصية التي جُمعت من قبل المركز.
- كما أن كل البيانات والمعلومات الشخصية التي يتم جمعها من خلال المسوح والتعدادات يتم الاحتفاظ بها بشكل آمن سواءً كان هذا الحفظ إلكترونياً أم ورقياً.
- قد تحتوي الصفحة على روابط لمواقع أخرى، محلية أو إقليمية أو دولية إحصائية وغيرها، وقد تختلف سياسة الخصوصية لدى هذه المواقع عما لدى المركز، لذلك يحث المركز المستخدمين على قراءة سياسة الخصوصية للمواقع الأخرى في حال الولوج إليها من الروابط الموجودة في الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمركز.
- يؤكد المركز لزوار الصفحة الإلكترونية أنها لا تقوم تلقائياً بجمع أية بيانات أو معلومات شخصية خاصة بهم، مثل الاسم، ورقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، وعنوان إنترنت أو غيرها.
- قد يطلب منك تقديم معلومات شخصية عن نفسك (مثل الاسم وعنوان البريد الإلكتروني) من أجل تلقي أو استخدام الخدمات على موقعنا. أي معلومات شخصية تقدمها لنا سوف تستخدم فقط من قبلنا، ومقدمي الخدمات، ولن يتم الكشف عنها ما لم نكون ملزمين أو مسموحاً بموجب القانون للقيام بذلك.
- سوف يستخدم مركز عجمان للإحصاء والتنافسية أحياناً أدوات لتتبع الإستخدام العام للموقع، وذلك بغية ضبط كثافة أنواع الولوج للصفحات المختلفة للصفحة الإلكترونية وتحليلها، ودراسة كيفية تحسين الطريقة التي يقوم بها المستخدم بتصفح الصفحة الإلكترونية، ورفع كفاءة استخدامه للصفحة.

تستخدم أساليب ضبط الإفصاح الإحصائي في الإصدارات المعتمدة للبيانات بهدف :

- منع الإفصاح عن هوية المستجيب.
- منع الإفصاح غير المتعمد لهوية المستجيب عن طريق خصائص وسمات أخرى توفرها المعلومات
- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها، مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في البيانات السابق، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدًا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

ويمكن خرق البيانات المحمية من الإفصاح أو الكشف عن طريق تعريف هوية الفرد ضمن مجموعة البيانات المنشورة؛ و الأكثر خطورة أن يتم إصدار معلومات أخرى تتعلق بالفرد والتي لم يتم الإفصاح عنها في السابق.

إن ضبط عملية الإفصاح عن البيانات الإحصائية يمكن أن تكون واضحة ومباشرة ويمكن أن تتم من خلال الشخص المسؤول عن البيانات، ولكن في بعض الأحيان قد تشكل تحدياً كبيراً مما يتطلب رأي المختصين بالإحصاءات .

وأول ما يقتضيه ضبط عملية الإفصاح عن البيانات الإحصائية هو مرحلة تقييم المخاطر وإذا ما كانت البيانات عرضة للإفصاح، ويلي ذلك تطبيق الإجراءات اللازمة للتقليل من المخاطر. وتستلزم معالجة ضبط عملية الإفصاح مراعاة احتياجات المستخدم وآثار المعالجة على إمكانية استخدام النتائج. إن تلبية احتياجات المستخدم هي محور أساسي من محاور جودة المخرجات الإحصائية وهي المنطلق من إصدار البيانات، مع الإبقاء على إجراءات منع الإفصاح للبيانات المحمية .

الفصل الثالث
تقييم عمليات الإفصاح

1.3 تقييم مخاطر الإفصاح

يشمل ضبط عملية الإفصاح على إدارة المخاطر المتعلقة بالتعريف بهوية المستجيب، ويبدأ التحليل عادة بالسيناريو المتعلق بالأشخاص المتسللين، والمتسلل هو الشخص الذي ينبغي أن تتوفر له فرصة الوصول إلى معلومات تكشف هوية المستجيب في مجموعة البيانات، ويمكن أن يكون هذا المتسلل أحد الحالات التالية :شخص يستطيع التعرف على الأفراد المشاركين في المسح بصورة تلقائية من خلال نتائج المسح؛ أو أحد المستجيبين المشاركين في المسح، والذي تم نشر نتائج التحليل لبياناته.

ويجب أن يتم التفكير على مستوى متقدم لتحديد الحالات التي تسمح للمتسلل من الوصول إلى المعلومات التي لايجب أن يطلعوا عليها .وقد يحدث ذلك بسبب عدم حماية البيانات بقدر كاف قبل إصدارها أو بسبب إمكانية وصول المتسلل إلى بيانات من مصادر خارجية يمكن ربطها بالمخرجات التي تم إصدارها بحيث يؤدي الدمج بينها إلى الكشف عن معلومات غير مخصصة للنشر.

تشمل الحالات التي يمكن أن تكون عرضة للكشف ما يلي :

- تعرف أحد المتسللين على هوية أحد الأفراد المستجيبين عن طريق خصائص فريدة أو نادرة عند معرفته بمشاركة هذا الفرد في المسح.
- تعرف أحد المتسللين على هوية أحد المستجيبين عن طريق خصائص فريدة أو نادرة بمعرفة معلومات بمجتمع المسح من مصادر خارجية.
- التعرف على هوية أحد المستجيبين عن طريق مستجيب آخر من نفس المجموعة ذات الخصائص النادرة.

2.3 تحديد الخلايا المعرضة للخطر في الجداول

من الضروري إزالة أي معرفات مباشرة أو واضحة من البيانات المنشورة بصورة عامة. والتحدي الأكبر هو ضمان عدم إصدار الرمز التعريفي الفريد الذي يتم إنشاؤه بدمج عدد من المعرفات غير المباشرة، وحيث أن أساس التعريف هو رمز فريد في المجتمع، إذن من الضروري منع إصدار البيانات في جداول تحتوي على خلايا فيها حالة واحدة فقط. إلا أن تحقيق هذا الشرط ليس بكافي. فعند وجود حالتين (جهتين مثلا) فقط في المجتمع في نفس الخلية، فمن الممكن لأحد الجهات تحديد نفسها ومن ثم التعرف على الجهة الأخرى بعد استبعاد نفسها من العدد .وهو ما أدى إلى أن يكون أدنى حد آمن لعدد

التكرارات في خلية الجدول التكراري الصادر هو ثلاث حالات. هناك تشديد على أن هذا الحد هو الحد الأدنى، وأن الحد الأدنى المرتفع عن ذلك يمكن اعتباره مناسباً، وأياً كان الحد الأدنى الذي يتم اختياره، يجب تطبيق قاعدة حدود الحد الأدنى على كل من جداول النتائج وجداول البيانات الصادرة للتحليل الثانوي، إلا إذا تم استخدام أساليب أخرى ولا يعتبر من ضمنها حدود قاعدة الحد الأدنى للتكرار ضرورية.

تطبق أسس مشابهة لتقييم المخاطر على جداول البيانات الملخصة مثل : إجمالي إيرادات الشركات الاقتصادية عند احتساب الإجمالي لمجموعات مع معرفة أن إيرادات إحدى المؤسسات تهيمن على إيرادات كافة المؤسسات الأخرى في تلك المجموعة وفيما يتعلق بالجدول (التكراري)، فإن ضمان عدم هيمنة مؤسسة واحدة على مجموعة غير كافي، لأنه إذا كانت هناك مؤسستان، فإن الكادر المالي لأحد المؤسسات المهيمنة يمكنه طرح إيراداتها من الإجمالي ومن ثم توقع إيرادات المؤسسة الأخرى المهيمنة. وتتناول الأقسام التالية شرح تفصيلي عن أسس ضبط عملية الإفصاح المستند إلى قواعد الهيمنة للجداول الملخصة.

3.3 العوامل التي ترفع مخاطر الإفصاح

تعتبر بيانات الحصر الشامل (المجتمع) أكثر عرضة لمخاطر الإفصاح مقارنة مع بيانات العينة حيث أن الحالات النادرة ستظهر فيها حتماً. وحيث أن بيانات الحصر الشامل سواء كان من التعداد أو من السجلات الإدارية وبحسب قانون منع الإفصاح فإنه يمكن معرفة الحالات التي تم حجبها من المجتمع بسبب ندرتها وهذا لا يتحقق بالضرورة في العينة حيث أن الحالات النادرة في العينة ليس بالضرورة نادرة في المجتمع.

بوجه عام تقل احتمالية الإفصاح عن بيانات العينة مقارنة ببيانات التعداد، إلا أن احتياجات تصميم العينة يجب أن تدخل في تقييم المخاطر، وفي بعض أنواع العينات يتم اختيار بعض وحدات المجتمع بطريقة الحصر الشامل، بمعنى أنها مشمولة دائماً في العينة. وهذا الأمر صحيح على وجه التحديد في مسوح المنشآت الإقتصادية، التي يتم فيها حصر المؤسسات الكبرى واختيارها غالبا بشكل مؤكد في العينة .

إن المجتمعات الصغيرة أو المجموعات الأصغر عدداً في المجتمع، تكون أكثر عرضة لمخاطر الكشف عن هويتها ولهذا السبب يجب دائما توخي الحذر عند نشر نتائج المناطق الجغرافية الأصغر حجماً. فعند دراسة مخاطر الإفصاح، يجب على الإحصائي المسؤول أن يراعي ما هي المعلومات الأخرى الموجودة

بالفعل والتي قد تتوافر لدى أحد المتسللين، وامكانية استخدامها مع نتائج الدراسة لكشف البيانات السرية .

ينبغي توخي الحذر مع البيانات ذات التسلسل الهرمي، أي التي ترتبط فيها الوحدات ببعضها البعض عند مستوى أعلى مثل أفراد الأسر؛ أو منشآت تابعة لمؤسسات كبيرة. يمكن استخدام مجموعة من العلاقات كمفاتيح للتعريف بالهوية، حيث من الممكن أن تساعد عمليات الدمج النادرة في التعرف على الجهة ذات المستوى الأعلى، وهو ما قد يؤدي بعد ذلك إلى الإفصاح عن معلومات حول كافة الوحدات الفردية القائمة ضمن التسلسل الهرمي .

الفصل الرابع
المبادئ الأساسية في ضبط عملية الإفصاح[1]

1.4 تطورعملية الإفصاح

يرتبط تطور الإفصاح بشكل كبير مع تطور نظم البيانات كما أن هناك تحسناً متزايداً لهذا الإفصاح وفي العديد من الإتجاهات:

1. التوسع في كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
2. معرفة نوعية المعلومات والبيانات المتاحة.
3. توثيق المؤشرات على كفاءة واضحه.
4. توفير القابلية للقراءة و فهم البيان المطلوب بإضافة الإيضاحات المتممة للمعلومات الأخرى.
5. التوسع في طرق وآلية عرض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.

وهناك العديد من مفاهيم الإفصاح التي تحدد على حسب القدر الملائم من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

1. الإفصاح الكامل من خلاله يجب أن يكون الإفصاح كاملاً ومناسباً ويتطلب الإفصاح الكامل الإفصاح عن كل المعلومات والتفاصيل سواء كانت هناك حاجة إليها أم لا.
2. الإفصاح الكافي ويشمل تحديد الحد الأدنى من البيانات المطلوب توفيرها ، وهو الأكثر استخداماً من قبل الكتاب والباحثين.
3. الإفصاح العادل والذي يركز مفهوم الإفصاح العادل على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواه لكافة مستخدمى البيانات.

وكذلك يمكن تقسيم الإفصاح بحسب إلزامه إلى قسمين:

- الإفصاح الإجباري وهو الحد الأدنى من الإفصاح الذي حددته القوانين الصادرة من الجهات ذات الصلة .
- الإفصاح الاختياري و هو عبارة عن خيارات حرة من قبل الإدارة في الإفصاح عن البيانات

[1] https://meu.edu.jo/libraryTheses/58708f0650c78_1.pdf

2.4 الإفصاح على الإنترنت

شهدت السنوات الأخيرة نمواً هائلاً في إستخدام الإنترنت وتم إنشاء الكثير من المراكز والجهات المختلفة مواقع خاصة بها، واستخدمت هذه المواقع لنشر المعلومات والبيانات عليها.

هذا النوع من الإفصاح يعد اختيارياً وغير منتظم، وفي معظم الحالات فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها على شبكة الإنترنت هي معلومات يتم نشرها بالفعل في شكل مطبوع.

3.4 مزايا وعيوب الإفصاح على الإنترنت

في الغالب يتم تقييم نتائج الجداول بصورة واضحة، ومن المحتمل إصدار العديد من الجداول دون أي تعديل. ومع ذلك، فمن المهم التأكد من التقييم المناسب لجميع المخرجات. وفي حالات أخرى يتم تحديد مخاطر عملية الإفصاح مع الحاجة إلى إجراءات لضبطها.

وفيما يلي الأسلوبين المستخدمين عموماً لضبط عملية الإفصاح :

1. إعادة تصميم الجداول لمنع نشر أي خلايا يمكن أن تكشف عن البيانات المحمية من الإفصاح.
2. تعديل البيانات بطريقة ما قبل النشر (يعرف أيضا بأسلوب "تشويش البيانات").

يمكن اللجوء إلى أسلوب تشويش البيانات على مستوى البيانات الجزئية الأوليه؛ أي البيانات على المستوى الفردي قبل إجراء أي تجميع أو قبل تجميع البيانات في جدول النتائج .

لا يوجد طريقة واحدة فقط صحيحة لضبط الإفصاح في الإصدارات الإحصائية دون غيرها. فهناك العديد من الخيارات المختلفة، وكذلك اتخاذ قرار بأسلوب ضبط عملية الإفصاح الذي سيتم اتباعه، وعلى المحلل مراعاة الآثار التي سوف تترتب على المستخدم، ومن الناحية المثالية ، يجب أن تتمتع خيارات ضبط عملية الإفصاح الإحصائي بالحد الأدنى من التأثير على احتياجات المستخدم مع حماية سرية بيانات المستجيب، يوضح الجدول رقم (1.4) مزايا وعيوب الإفصاح على الإنترنت.

جدول رقم (1.4)

مزايا وعيوب الإفصاح على الإنترنت

جانب الأثر	المزايا	العيوب
1. الوضوح وسهولة التصفح	التقارير المنشورة على الإنترنت يمكن الوصول إليها في أي وقت وأي مكان ويمكن الوصول إليها عبر الروابط والوصلات	صعوبة الوصول إلى التقارير عبر الصفحة الرئيسية دون الترويج الفعال وقد تكون غير مرئية
2. توثيق البيانات	يستغرق وقت أقل لتحميل التقارير على الصفحة الإلكترونية ويتم نشر البيانات على الانترنت فور الانتهاء منها	عدم إقتناع المستخدمين للتقرير المرفوع على الإنترنت
3. سهولة الاستخدام	التفاعلية ومتعة الاستخدام ولا سيما اذا استخدمت تقنية ويب متطورة	معظم المستخدمين يفضلون قراءة التقارير على شاشة الكمبيوتر
4. جوانب التقرير الإضافية	يقدم الموقع صياغة التقارير بحسب احتياجات المستخدمين	بعض المستخدمين يفضلون التقارير الورقية المطبوعة وبعد ذلك يقومون بالتصفح عبر الانترنت
5. التأثيرات البيئية للنشر	تخفيض استهلاك الطاقة والورق والحبر جراء النشر الإلكتروني	لا تملك الجهة السيطرة على آثار العمليات التي يقوم بها الأشخاص نتيجة مطالعة النسخ الإلكترونية.
6. كمية البيانات	كميات أكبر من المعلومات	الإنتقال من صفحة لصفحة عبر الإنترنت يكون صعب غالباً ولذلك لابد من أن يكون هناك دقة في تصميم الصفحات الإلكترونية.

الفصل الخامس
ممارسات ضبط عملية الإفصاح

1.5 بيانات الجداول التكرارية

في حالات عديدة، يمكن ضبط عملية الإفصاح من جداول النتائج من خلايا إعادة تصميم الجدول بصورة مناسبة، في الجدول (1.5) (أ) من الجدول رقم (1.5) أدناه، فإن الخلية الناتجة عن تقاطع صف 3 مع عمود4 تظهر حالتين وهي أحد الحالات المعرضة للكشف عنها أنها أقل من الحد المسموح به وهو 3 حالات. بناءً عليه، تم دمج العمود 3 و العمود 4 في الجدول (1.5) (ب) لحماية الخلية. ومع ذلك يؤدي دمج الخلية بهذا الشكل إلى فقد التفاصيل على مستوى العمودين 3 و4 ولربما لايقبل بعض المستخدمون بهذا.

جدول رقم (1.5)
دمج الخلايا : دمج الاعمدة

الجدول (1.5) (أ): الخلايا المعرضة للمخاطر				
البيان	عمود 1	عمود 2	عمود 3	عمود 4
الصف 1	45	30	15	8
الصف 2	26	22	12	6
الصف 3	13	8	7	2

الجدول (1.5) (ب): دمج الاعمدة لإزالة الخلايا المعرضة للخطر			
البيان	عمود 1	عمود 2	عمود 3 + عمود 4
الصف 1	45	30	23
الصف 2	26	22	18
الصف3	13	8	9

من خيارات ضبط الإفصاح الأخرى حذف خلية، أي ببساطة عدم نشر قيمة الخلية التي يحتمل أن تكون قابلة للإفصاح عنها. يوضح الجدول رقم(2.5) تطبيقين. في الجدول (2.5) (أ)، تم حذف الخلية الناتجة عن تقاطع الصف رقم 3 مع العمود رقم 4 وعدم نشرها، ولكن يمكن احتسابها عن طريق طرح القيم في الخليتين اللتين تعلوها من إجمالي القيمة في نهاية العمود رقم 4 ،لذا فهو لا يقدم حلاً مقبولاً. حل هذه المشكلة فوراً باستبعاد الإجماليات الحدية من الجدول.ء مثل الجدول (2.5)(ب)؛ حيث تم حجب إجمالي العمود والصف لمنع احتساب الخلية المعرضة للكشف في الإزالة الثانوية. في هذا المثال، يجب توخي الحذر لضمان أن مجاميع الصف 3 والعمود 4 لن تكون متاحة سواء في النشرات التي تحتوي الجداول المحذوفة أو من النشرات الأخرى التي تستخدم نفس البيانات.

جدول رقم (2.5)

حذف الخلية

الجدول(2.5)(أ) : الخلايا المعرضة للمخاطر				
البيان	عمود 1	عمود 2	عمود 3	عمود 4
الصف 1	45	30	15	8
الصف 2	26	22	12	6
الصف 3	13	8	7	2=14-16
إجمالي	84	60	34	16

الجدول (2.5) (ب) : دمج الاعمدة لإزالة الخلايا المعرضة للمخاطر				
البيان	عمود 1	عمود 2	عمود 3	عمود 4
الصف 1	45	30	15	8
الصف 2	26	22	12	6
الصف 3	13	8	7	غير متوفرة

و ثمة خيار آخر وهو تقريب الأعداد في خلايا الجدول بالإضافة إلى الإجماليات للصفوف والأعمدة واختيار التقريب المناسب مثل التقريب إلى أقرب مضاعفات للعدد 5، مع تقريب ما يتبقى من القسمة على العدد خمسة والتي تقل عن النصف الأسفل، وما زاد عن النصف يتم تقريبه للأعلى. ويوضح الجدول رقم (3.5) هذا الإجراء، حيث قيمة الخلية الناتجة عن العمود 4 والصف 1 هي 8 في الجدول الأصلي الجدول (2.5)(أ). وفي الجدول الجديد الذي خضع لعملية ضبط الإفصاح، تم تقريب القيمة 8 إلى 10 إلى 5/8 = 1 والباقي 3 ،ويتم تقريب 3 إلى 5(كما في الجدول رقم (3.5)) وتم تقريب قيمة الخلية في العمود 4 والصف 2 من 6 إلى 5 وأن باقي قسمة 5/6 هو 1 ،وتم التقريب للأسفل. عند تطبيق نفس إجراء من المحتمل أن يؤثر التقريب على جميع خلايا الجداول وليس فقط الخلايا التي لا تجتاز قاعدة الحد الأدنى للخلية ، مع ذلك فهي تسمح بإصدار الإجماليات الحدية للصف و العمود مع نتائج كل خلية في الجدول .

جدول رقم (3.5)

نتائج التقريب على أساس الرقم 5

البيان	عمود1	عمود 2	عمود 3	عمود 4
صف 1	45	30	15	10
صف 2	25	20	10	5
صف 3	15	10	5	0
الإجمالي	85	60	35	15

2.5 مخاطر الإفصاح والخلايا الصفرية

في الجداول المشتقة من عينات المسح، فإن الخلية التي يظهر فيها العدد صفر من غير المحتمل أن تتضمن على مخاطر إفصاح. ومع ذلك ،عند إصدار جداول مستمدة من بيانات المجتمع، فهناك حاجة إلى مزيد من الإنتباه فعلى سبيل المثال، إذا كانت جميع الخلايا في صف (أو عمود) صفراً باستثناء خلية واحدة، فإن هذا يمكن أن يمثل نوع من الإفصاح عن مجموعة. في الجدول رقم (3.5)، من الواضح أن قيمة الخلايا في العمود 4 غير موجودة إلا في الصف 3،فإذا كانت المعلومة في الصف 3 تمثل مرض مزمن والعمود 4 يمثل كبار السن، فإن الجدول رقم (4.5) يوضح أن جميع الأشخاص في هذه الفئة العمرية لديهم مشاكل صحية مزمنة.

جدول رقم (4.5)

المجتمع ذو القيم الصفرية

البيان	عمود1	عمود 2	عمود 3	عمود 4
صف 1	523	150	69	0
صف 2	614	225	54	0
صف 3	221	97	45	4

للجداول من هذا النوع، يحتاج الإحصائي المسؤول إلى الحكم بين موازنة الحاجة للمعلومات والحفاظ على السرية. على سبيل المثال، إذا كان الجدول يوضح خصائص معينة ترتبط بظروف معيشية نادرة، فإن الفوائد التي تعود على المجتمع قد تفوق اعتبارات السرية .في هذه الحالة، تعتبر ممارسة ضبط الإفصاح الأساسية التي يمكن تطبيقها هي دمج الخلايا من خلال دمج الصفوف أو الاعمدة (البند 10-1). ويمكن استخدام أسلوب التقريب في بعض الحالات ، عند إلمام المستخدمين بأن عدد الخلايا الصفرية المنشورة ليس صحيحاً بالضرورة نظراً لتطبيق بعض إجراءات التقريب الأدنى. ومع ذلك، يجب أن يكون أساس التقريب مرتفعاً بصورة مناسبة (مثل خمسة كحد أدنى.)

3.5 ضبط الإفصاح للجداول المتشابكة المترابطة

من المهم للشخص الذي يقوم بتجميع البيانات التأكد من أن إصدار جداول متعددة يشتمل دون قصد على خلايا مخفية ذات معلومات حساسة يمكن احتسابها من البيانات المتاحة عن طريق دمج هذه الجداول. إن المخاطر الرئيسية تنشأ من الخلايا الحساسة التي يتم إنشائها من الإفصاح من خلال فرق

القيمة. في المثال أدناه تم نشر جدولين: الجدول (5.5)(أ) والذي يظهر تصنيفاً افتراضياً لحالة الإعاقة وفقاً لحالة البطالة . ومع ذلك، يظهر العنوان أن هذا التصنيف لإقليم معين في الإمارة (اقليم أ) . ويظهر الجدول (5.5)(ب) تصنيفًا أكثر تشعبًا لإجمالي المجتمع بالجدول (5.5)(أ) بحيث يتم التصنيف على مستوى فرعي محدد (غير المواطنين) في الجدول (5.5) (ب) . إذا طرحنا خلية الجدول (5.5)(ب) من خلية الجدول (5.5)(أ) ، فإننا نحصل على نتائج غير منشورة في الجدول (5.5)(ج) وهو ما يشتمل على خلية حساسة.

جدول رقم (5.5)

الجداول المتداخلة

جدول (5.5) (أ): منشور
إجمالي المجتمع في الاقليم أ

البيان	معاق	غير معاق	الإجمالي
لا يعمل	25	65	90
يعمل	28	256	284
الإجمالي	53	321	374

جدول (5.5) (ب): منشور
غير مواطنين في الاقليم أ

البيان	معاق	غير معاق	الإجمالي
لا يعمل	24	45	69
يعمل	20	156	176
الإجمالي	44	201	245

جدول (5.5)(ج): غير منشور- مشتق من خلال فرق قيم
االمواطنين في الاقليم (أ)

البيان	معاق	غير معاق	الإجمالي
لا يعمل	1	20	21
يعمل	8	100	108
الإجمالي	9	120	129

هذا مثال افتراضي مباشر تم صياغته لعرض احتمال الإصدار العفوي للبيانات المخفية(غير المرغوب نشرها) بدمج جداول متعددة. عند وجود جداول قليلة لها خصائص متداخلة، فسيكون على الإحصائي المسؤول تقييم مخاطر الإفصاح عنها، خاصة عند وجود متغيرات قليلة مشتركة بين الجداول. ومع ذلك، إذا اشتملت النتائج على العديد من الجداول المتداخلة، أو تصنيف تفصيلي مزدوج لأهم المتغيرات، فإننا نوصي في هذه الحالة باستخدام برامج مصممة خصيصاً لضبط الإفصاح للمساعدة في تقييم مخاطر دمج المخرجات. إن تقييم المخاطر هو الخطوة الأولى، أما الخطوة الثانية، فإن حذف خلية أو تقريبها هي

الخيارات المتاحة لمعالجة الخلايا غير الآمنة في الجداول المتعددة والمرتبطة ببعضها. وإذا كان حجم الحذف المطلوب كبيراً، فقد يكون من الأنسب فحص احتمالية التقريب على مستوى كافة البيانات.

4.5 ضبط الإفصاح لجداول ملخص البيانات

يمكن أن تكون الجداول المختصرة بالمجاميع حساسة للإفصاح خاصة عندما تشتق البيانات من توزيع غير متماثل ، كما هو الحال في العديد من البيانات المالية وبيانات الشركات بالتحديد، هناك خطر عالٍ عند التوزيع، فعلى سبيل المثال : إجمالي الإيرادات التي يسيطر عليها واحد أو اثنين من الشركات الكبرى التي تعتبر مسؤولة عن إنتاج أغلب المنتجات. إذا كانت هناك شركتين لهما القيم x_1 و x_2 فإن ممثلي أحد الشركتين (x_1 مثلاً) سيكون لديه علم عن المساهمة الخاصة بشركتهم، ويمكنهم طرح هذه القيمة من الإجمالي (. X) . وهو ما يعطي تقديراً للقيمة x_2 أي : $x_2 = x - x_2$ مع معامل خطأ $e = x_2 - x_2$

وفقاً لأحد القواعد وهي قاعدة الخطأ يتطلب من الإحصائي المسؤول وضع حد أدنى لخطأ التقدير. إذا وقع الخطأ أقل من هذا الحد ، فإن التقدير سيكون قريباً جداً من القيمة الحقيقية وبالتالي المطلوب ضبط عملية الإفصاح. وبالرجوع إلى البيانات الافتراضية الواردة في الجدول (6.5) أدناه، على سبيل المثال: افترض قيمة المتغير X ،لدى الشركة (A) أكبر قيمة وهي 150 وحدة، وللشركة (B) 90 وحدة، و حاصل جمع وحدات جميع الشركات الأخرى 40 وحدة. تسيطر الشركة (A) على هذا القطاع. وإذا عرفت الشركة (B) مقدار مجموع مساهمتها ومساهمة الشركة (A) من بيانات الجدول، فيمكنها طرح القيمة الخاصة بها 90 من الإجمالي 240 وتستطيع تقدير القيمة الخاصة بالشركة (A) 190 بمعامل خطأ 190 -150=40؛ وهو ما يمثل 27% (150/40)من قيمة درجة الشركة (A). يقرر الإحصائي المسؤول أن خطأ التوقع البالغ 27 % آمن بما يكفي لإصدار البيانات. وعلى النقيض من ذلك، فإن زيادة قيمة استحواذ الشركة(A) بالنسبة للمتغير y في الجدول (6.5) ،سيؤدي إلى القلق بصورة أكبر على حساسية البيانات . في المثال المبين بالجدول (6.5) ،فإن معدل الخطأ لتنبؤ قيمة Y للشركة A هو 7%؛ وهو أمر غير مقبول للإحصائي المسؤول.

جدول رقم (6.5)

ملخص البيانات

الشركة	X	Y
A (الهدف)	150	150
B (المستجيب)	90	90
أخرى	40	10
الإجمالي	280	250
القيمة المتوقعة لـ A	190	160
خطأ التوقع	40	10
الخطأ كنسبة للشركة A	%27	%7

يحتاج الإحصائي المسؤول إلى وضع حد أدنى للقبول لتطبيق قاعدة الخطأ والحفاظ على سرية الإحصاءات. فحيثما وجدت جداول بمجاميع معرضة للمخاطر، فإن الإحصائي المسؤول سيحتاج إلى مراعاة الخيارات المتاحة مثل دمج الخلايا؛ أو دمج قطاعات أو استخدام أسلوب التقريب

نقاط رئيسية لضبط الإفصاح في الجداول

ضبط الإفصاح

يجب أن يتم عن طريق الإحصائي المسؤول (على النحو المبين في نظام الإجراءات التشغيلية القياسية) .

- يجب تطبيقه على جميع المخرجات بما فيها جداول النتائج ومجموعات البيانات الثانوية.
- يحتاج إلى تحديد الخلايا الحساسة من خلايا تحليل المخاطر باستخدام:
  - الحد الأدنى لتكرار الخلية في التوزيع التكراري.
  - الحد الأدنى لنسبة الخطأ لجداول البيانات الأخرى غير التكرارية (ملخص النتائج).

يحتاج إلى تحديد ثم اختيار إجراءات ضبط الإفصاح المناسبة التي تحافظ على منفعة المستخدم.

ضبط الإفصاح عن البيانات الإفرادية :-

يمكن تقديم طلب بيانات من مركز عجمان للإحصاء و التنافسية لأغراض التحليل الثانوي (المعمق) من خلال الأنترنت وفقاً للإجراءات المقررة في سياسة السرية للمركز (رمز الوثيقه - ...) وتشمل هذه البيانات

مجموعة متغيرات متنوعة في جداول تفصيلية لأعداد أو بيانات إفرادية من الضروري أن تخضع أياً من مجموعة البيانات الصادرة من المركز وفقاً لإجراءات ضبط عملية الإفصاح لهذه الطلبات.

يشير مصطلح البيانات الإفرادية إلى مجموعة بيانات المتغيرات بصورة مفصلة لكل وحدة في الدراسة.

إن إجراءات ضبط الإفصاح للبيانات الإفرادية يحتاج إلى الأخذ في الحسبان عدداً من العوامل، مع عدم وجود حلول بسيطة تطبق على كافة الحالات. ومع ذلك، هناك بعض المبادئ التوجيهية الأساسية للمساعدة في توجيه الإحصائيين المسؤولين نذكر منها:

- التأكد أن البيانات تحتاج إلى حماية السرية بمعنى أنها تحتوي على بيانات عن الوحدات الإحصائية التي تدل على أفراد أو جهات قانونية غير متاحة للاستخدام العام.
- إن البيانات الإفرادية للمجتمع أكثر عرضة لمخاطر الإفصاح عن بيانات المسح.
- يجب إزالة جميع البيانات التعريفية المباشرة من مجموعات البيانات الصادرة، سواء تم تفسيرها من مسح أو من بيانات المجتمع.
- يجب بذل عناية قصوى لبيانات المجتمع لتحديد المعرفات غير المباشرة المحتملة.
- تحديد مستوى التسلسل الهرمي الذي يجب حمايته، فعلى سبيل المثال إذا كانت البيانات تشير إلى أطفال في مدارس، هل سيتم التعامل مع هوية المدرسة بسرية؟
- من المحتمل إلى حد بعيد أن تحتاج بيانات المجتمع إلى تعديل على مستوى البيانات الفردية قبل إصدارها.
- يمكن استخدام التقريب بفاعلية على البيانات الإفرادية/الجزئية التي يمكن إصدارها كبيانات تكرارية مجمعة. إلا أنه من المستبعد أن يوفر تقريب البيانات للإنتاج إحصاءات تجميعية ملخصة توفر حماية كافية للبيانات الإفرادية عند وجود شركة أو شركتين تستحوذان على معظم القيمة الكلية ربما لا يكون كافياً لتخفيض معدل الخطأ في التنبؤ بالشركة ذات الحصة الأكبر. وفي مثل هذه الحالات ، قد يكون من الأفضل تجميع المخرجات دون ذكر المجموعة ذات القيمة العظمى. ويستخدم أسلوب التقريب في الغالب مع جداول بيانات التعدادات السكانية التي يتم إصدارها لأغراض التحليل الثانوي.
- يجب أن تظل البيانات ملبية لإحتياجات المستخدم بعد تطبيق إجراءات ضبط عملية الإفصاح.
- يجب أن تكون نتائج تحليل البيانات المختلفة الصادرة من نفس البيانات المصدرية قابلة للمقارنة . إن عدم التجانس بين النتائج المشتقة من نفس مصدر البيانات، تعمل على خفض معيار جودة المخرجات الخاص بالتجانس والترابط.
- يعتمد أنسب أسلوب لضبط الإفصاح على نوع البيانات التي تكون قيد الحماية، ويجب الحصول على مشورة خبير للمساعدة في حماية إصدار البيانات الإفرادية للتحليل الثانوي (المعمق.)

الخلاصة

يؤدي ضبط عملية الإفصاح الإحصائي دوراً هاماً في المساعدة على حماية سرية بيانات المستجيبين. ويجب أن يتأكد الإحصائي المسؤول من تطبيق تقييم المخاطر على جميع المخرجات الإحصائية والتأكد من تطبيق أساليب ضبط عملية الإفصاح المناسبة عند اكتشاف أنها عرضة للمخاطر. ولا توجد أداة واحدة تفي بجميع أغراض ضبط الإفصاح لاستخدامها في كل ظرف من الظروف. ويقتضي لضبط الإفصاح وجود مدخلات مدروسة من الإحصائي المسؤول، ومع ذلك وبإتباع الإرشادات الواردة في هذه الوثيقة، وبمراعاة الخيارات المختلفة وآثارها على احتياجات المستخدم يجب أن يكون هناك حلاً مناسباً. كما أنه ينبغي التنبيه على أن هناك بعض الحالات مثل إصدار بيانات إفرادية أو الجداول المتعددة المتداخلة تحتاج إلى مشورة خبير من الموظفين المختصين في مركز عجمان للإحصاء و التنافسية عن البيانات السرية.

المراجع

- سياسة الحماية و الخصوصية - هيئة تنمية المجتمع – حكومة دبي
https://www.cda.gov.ae/ar/pages/privacystatement.aspx
- سياسة الحماية و الخصوصية - وزارة المالية- المملكة العربية السعودية
https://www.mof.gov.sa/Pages/Privacyandconfidentiality.aspx
- مفاهيم عامة حول البيانات الكبيرة _ أدلة المنهجية والجودة – مركز أبوظبي للإحصاء - دليل رقم (13)
https://2u.pw/ikLXX
- ميثاق التعاون والخدمة- مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/443
- شروط الإستخدام- مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/420
- التعاون مع العمل الاحصائي - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/515
- رخصة البيانات المفتوحة - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/541
- سياسة النشر - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/108
- اخلاء المسؤولية - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/110
- سياسة الخصوصية - مركز عجمان للإحصاء والتنافسية
https://scc.ajman.ae/ar/node/105
- أنواع التشريعات الاتحادية وإجراءات سنها- وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي- 2014
https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/types-of-federal-legislation-and-procedures-for-enactment/
- القرار الاميري رقم (6) لسنة 2017 بشان تنظيم العمل الاحصائي في امارة عجمان.
- المرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 م بشأن إنشاء مركز عجمان للإحصاء والتنافسية.